واختلفوا فيه: هل يريد أن الرفع أقوى من النصب، أو يريد أنه أقوى من الرفع في الاستفهام؟

فأما الأستاذ أبو بكر بن طاهر فزعم أن الرفع فيه أقوى من النصب وخالف في ذلك جمهور النحويين لأن الذين تعرضوا لشرح هذا الموضع إنما فسروه على الوجه الآخر وهو يظهر من كلام سيبويه، ألا ترى أنه حيث تكلم في هذه المسألة إنما قدم النصب، فلما فرغ منه ذكر النصب فهذا يلوح لما ذكرنا.

وأيضاً فإنه زعم أنها أجريت مجرى حروف الاستفهام، والظاهر من ـ أجريت مجراها ـ أنها يختار معها النصب لأن الذي قدم لنا في الاستفهام إنما هو اختيار النصب وهذا جار مجراه، فالنصب إذاً فيه مختار.

وأيضاً فإنه ذكر هذه الأدوات مع الأدوات التي يختار فيها النصب فلو كان الرفع هنا مختاراً كما زعم ابن طاهر لأوردها مع ـ زيد ضربته فهذه كلها ظواهر تعطى أن العرب تنصب هنا كثيرا. فلولا أنه سمع ذلك منهم لما لوح بهذه الأمور.

فهذا ينبغي أن يفهم عنه ويكون راجعاً إلى السماع وإلا فممكن ـ ان كانوا يحكمون لها بحكم ما لا يختار معه النصب أصلاً.

قال سيبويه وان شئت كان مبتدأ[1].

قال الصفار: بهذا يفارق قولك: زيد فاضربه، لأن الاختيار فيه النصب، فإن رفعت فعلى اضمار وهنا يجوز مع ذلك أن تجعله مبتدأ[2] وتدخل الفاء في الخبر ومع هذا فالنصب أحسن من الرفع لأن الأمر يختار معه النصب خلافاً للفراء فإنه زعم أن الاختيار في هذه الأسماء كانت موصولة بالفعل أو الاسم أو الجملة الاسمية، الرفع مشبهاً له باسم الشرط وهذا

(1) ورقة 13.

(2) ورقة 133.